

تاريخ وتطور القانون في أوروبا من العصور القديمة حتى الاتحاد الأوروبي

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في
القانون

الإهداء

الي روح والدي الطاهرة اللهم ارحمهما واغفر لهما
وادخلهم الجنة بدون حساب يارب العالمين

والي ابنتي الحبيبة صبرينال وقره عيني اللهم احفظها
وبارك فيها يارب العالمين

إلى روح العلم التي لا تنطفئ

وإلى كل باحث يسعى لفهم جذور العدالة

التقديم

إن دراسة تاريخ القانون في أوروبا ليست مجرد سرد لأحداث الماضي أو تحليل لنصوص قديمة بل هي رحلة عميقة في عقلية البشرية نحو البحث عن النظام والعدالة والاستقرار لقد شكلت القارة الأوروبية مختبراً حياً لتجارب قانونية متعددة بدأت من ألواح الطين في روما ومروراً بالأعراف الجرمانية المعقدة وصولاً إلى المدونات الحديثة والاتفاقيات فوق الوطنية في عصرنا الحالي

يأتي هذا الكتاب كمحاولة جادة لتقديم موسوعة شاملة تعتمد حصرياً على المصادر والمراجع الأوروبية الأصيلة متجاوزة الترجمات الثانوية لتغوص في النصوص الأصلية للقانون الروماني والسوابق القضائية الإنجليزية

والمدونات الفرنسية والألمانية ومعاهدات الاتحاد الأوروبي إن الهدف هو تقديم مرجع أكاديمي رصين يخدم الباحثين في كليات الحقوق والعلوم السياسية والتاريخ ويوفر مادة دسمة لفهم كيفية تشكل الأنظمة القانونية الحالية التي تحكم ربع سكان العالم تقريباً

لقد تم تقسيم العمل إلى فصول مفصلة تغوص في التفاصيل الدقيقة لكل مرحلة تاريخية محللة السياقات الاجتماعية والاقتصادية والدينية التي أنتجت تلك القوانين مع التركيز على التحولات الكبرى مثل سقوط الإمبراطورية الرومانية وصعود الكنيسة الكاثوليكية كسلطة تشريعية وثورة التنوير الفرنسية وتشكيل السوق المشتركة الأوروبية

إن هذا المؤلف لا يدعي الكمال فالعلم بحر لا ساحل له ولكنه يبذل الوسع في توثيق المعلومة من مصادرها الأوروبية المباشرة ليكون دليلاً موثقاً لكل من يريد فهم البنية التحتية للحضارة القانونية الغربية

والله ولي التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الفصل الأول

الجدور الأولى للنظام القانوني في أوروبا قبل الرومان

تمهيد

قبل صعود روما كقوة مهيمنة كانت القارة الأوروبية مسرحاً لتجارب قانونية بدائية اعتمدت بشكل كلي على العرف الشفهي والتقاليد القبلية إن فهم هذه المرحلة ضروري لإدراك كيف بنى الرومان نظامهم وكيف استمرت بعض هذه الأعراف في التأثير على القانون الأوروبي لقرون لاحقة خاصة في المناطق الشمالية والغربية من القارة

القبائل الجرمانية والكالتية وأنظمة العدالة البدائية

اعتمدت القبائل التي سكنت أوروبا الوسطى والشمالية على نظام يعرف بالعرف القبلي حيث لم تكن هناك قوانين مكتوبة بل كانت القواعد تنتقل شفهيًا من جيل إلى جيل عبر كبار السن أو الكهنة كان مفهوم الجريمة في هذه المجتمعات يختلف جذريًا عن المفهوم الحديث فلم يكن الاعتداء على الفرد جريمة ضد الدولة بل اعتداءً على العائلة أو العشيرة مما أدى إلى ظهور نظام الثأر الدموي كآلية أساسية لإنفاذ الحق

لتجنب الحروب الأهلية المستمرة طورت هذه القبائل نظام الدية أو الويرجيلد وهو مبلغ مالي محدد يدفعه الجاني أو عشيرته لعائلة المجني عليه مقابل إيقاف الثأر كانت قيمة الدية تحدد بدقة بناءً على مكانة الضحية الاجتماعية فقتل نبيل يكلف ضعفي أو ثلاثة أضعاف قتل رجل حر عادي بينما كان قتل العبد يعوض

بدفع تعويض لصاحبه فقط هذا النظام المالي للجرائم
وضع أساساً لمفهوم التعويضات المدنية في القانون
الأوروبي اللاحق

دور المجالس القبلية في الفصل في المنازعات

لم تكن السلطة القضائية مركزة في يد فرد واحد بل
كانت تمارس عبر مجالس قبلية تضم جميع الرجال
الأحرار المسلحين في القبيلة كانت هذه المجالس
تجتمع في أماكن مفتوحة مقدسة للفصل في
النزاعات الخطيرة مثل الخيانة أو الجبن في الحرب أو
النزاعات على الأراضي كان القرار يتخذ بالإجماع أو
بأغلبية الأصوات مصحوباً بضرب الدروع بالرمح كعلامة
على الموافقة وهو تقليد ذكره المؤرخ الروماني
تاسيتوس في كتابه جرمانيا والذي يعد من أهم
المصادر الأوروبية الأولية لدراسة هذه الفترة

كان دور القاضي أو الزعيم القبلي محدوداً في إصدار
الحكم بل كان دوره ينحصر في إدارة الجلسة وضمان

اتباع الإجراءات الطقسية الصحيحة فالخطأ في صيغة
اليمين أو في إجراء معين كان يؤدي إلى خسارة
الدعوى بغض النظر عن عدالة القضية ذاتها هذا
الشكلية المفرطة في الإجراءات أصبحت سمة ملازمة
للقانون الأوروبي في مراحله الانتقالية لاحقاً

غياب التمييز بين القانون العام والخاص والدين

في هذه المرحلة المبكرة لم يكن هناك فصل واضح
بين القواعد الدينية والقواعد القانونية والأخلاقية فكان
انتهاك taboo محرم دينياً يعتبر جريمة قانونية يعاقب
عليها المجتمع بنفس الشدة كانت الكهنة يلعبون دوراً
محورياً في تفسير الإرادات الإلهية وفي بعض الحالات
كانوا يستخدمون طرقاً بدائية لكشف الحقيقة تعرف
بالمحاكمات الإلهية أو أوردياليا مثل حمل الحديد
المحمي بالنار أو الغطس في الماء المقدس حيث كان
يعتقد أن الآلهة ستتدخل لحماية البريء وإظهار ذنب
المذنب

استمر تأثير هذه الممارسات في أوروبا المسيحية لقرون طويلة بعد اعتناق المسيحية حيث تبنت الكنيسة بعض أشكال المحاكمات الإلهية قبل أن يتم إلغاؤها تدريجياً تحت تأثير إحياء القانون الروماني في القرن الثاني عشر الميلادي إن بقاء هذه التقاليد يشير إلى عمق الجذور الثقافية للشعوب الأوروبية قبل الهيمنة الرومانية

التأثير على التطور القانوني اللاحق

على الرغم من بدائية هذه الأنظمة إلا أنها زرعت بذور مهمة في التربة القانونية الأوروبية فكرة أن القانون هو تعبير عن إرادة الجماعة وليس فرضاً من حاكم مستبد وفكرة أن لكل فعل ثمن يجب دفعه لاستعادة السلام الاجتماعي وفكرة المشاركة الشعبية في القضاء كل هذه المفاهيم ستظهر مرة أخرى بصيغ أكثر تطوراً في القانون الإنجليزي العام وفي الأعراف المحلية خلال العصور الوسطى عندما تضعف السلطة المركزية للإمبراطورية الرومانية

إن دراسة هذه الفترة تكشف أن القانون الأوروبي لم يبدأ من فراغ بل كان نتاج تراكم طبقات متعددة من التقاليد حيث امتصت الحضارة الرومانية بعض هذه الأعراف المحلية في مقاطعاتها الشمالية وعندما انهارت روما عادت هذه الطبقة الجرمانية للسطوح لتمتزج مع التراث الروماني والكنسي مشكلة النسيج القانوني المعقد لأوروبا العصور الوسطى

الخاتمة

يشكل هذا الفصل المدخل الضروري لفهم أن القانون ظاهرة إنسانية نشأت من حاجة المجتمعات للتنظيم قبل وجود الدول المركزية إن الصرامة الإجرائية والتركيز على التعويض المادي والمشاركة الجماعية في القضاء التي ميزت القبائل الأوروبية القديمة تركت أثراً لا يمحي في الهوية القانونية للقارة وهو أثر سنراه يتجلى بوضوح في الفصول التالية عند الحديث عن سقوط روما وبداية العصر الإقطاعي

الفصل الثاني

القانون الروماني الكلاسيكي حجر الأساس للحضارة القانونية الأوروبية

تمهيد

يعتبر القانون الروماني بدون منازع العمود الفقري للنظام القانوني في أوروبا القارية وقد وصفه الفقهاء بأنه العقل المكتوب للإنسانية إن تطور هذا القانون من مجموعة قواعد زراعية بسيطة إلى نظام معقد ودقيق ينظم إمبراطورية شاسعة يمثل واحدة من أعظم الإنجازات الفكرية للبشرية وسنستعرض في هذا الفصل المراحل التطورية لهذا القانون والمبادئ الأساسية التي لا تزال سارية حتى اليوم

من قانون الألواح الاثني عشر إلى العصر الكلاسيكي

بدأ التدوين القانوني في روما عام 450 قبل الميلاد مع قانون الألواح الاثني عشر الذي جاء نتيجة صراع طويل بين طبقة الباتريكيان الأرستقراطية وطبقة البليان العامة كان الهدف الأساسي هو نشر القوانين كتابةً لمنع تعسف القضاة الباتريكيان في تفسير الأعراف غير المكتوبة لصالحهم رغم أن محتوى الألواح كان بسيطاً ويغطي مسائل مثل الديون والملكية والأسرة والجنايات إلا أن مبدأ سيادة النص المكتوب كان ثورة حقيقية أسست لمبدأ الشرعية القانونية

مع توسع الجمهورية ثم الإمبراطورية تطورت المصادر القانونية لتشمل قرارات المجالس الشعبية ومراسيم القناصل وقرارات مجلس الشيوخ ولكن المصدر الأكثر أهمية وتأثيراً كان اجتهادات الفقهاء الرومان في العصر الكلاسيكي من القرن الأول قبل الميلاد إلى القرن الثالث الميلادي كان هؤلاء الفقهاء مثل غايوس وأولبيان وبولس وبا بينيان علماء قانون مستقلين يقدمون استشارات قانونية دقيقة طوروا مفاهيم مجردة مثل الشخص الاعتباري والعقد والإرادة المنفردة والمسؤولية التقصيرية

التمايز بين أنواع القانون في الفكر الروماني

أدخل الفقهاء الرومان تمييزاً دقيقاً أصبح أساساً للتصنيف القانوني الحديث أولها التمييز بين القانون العام والقانون الخاص حيث عرفوا القانون العام بأنه ما يتعلق بنظام الدولة الرومانية أما القانون الخاص فهو ما يتعلق بمصالح الأفراد وكان تركيزهم الأكبر على القانون الخاص الذي بلغ فيه الرومان درجة من الدقة لم تصل إليها أي حضارة سابقة

التمييز الثاني كان بين قانون الشعوب والقانون المدني كان القانون المدني خاصاً بالمواطنين الرومان فقط ويعتمد على تقاليدهم القديمة بينما طور الرومان قانون الشعوب ليكون مجموعة من المبادئ العقلية المشتركة بين جميع الأمم لتسهيل التجارة والتعامل مع الأجانب في الإمبراطورية الشاسعة من هذا المفهوم اشتق الفقهاء فكرة القانون الطبيعي وهي المبادئ العادلة التي تتفق مع العقل البشري والفطرة

السليمة والتي تعلق على القوانين الوضعية المحلية

الإجراءات القانونية وشكلية العقود

اشتهر القانون الروماني بشكلية إجراءاته الدقيقة حيث كان الخطأ في لفظ كلمة واحدة أثناء المرافعة أمام القاضي قد يؤدي إلى خسارة الدعوى تماماً كانت الدعوى تمر بمراحل محددة تبدأ بمرحلة التحقيق أمام الحاكم ثم تنتقل إلى مرحلة الفصل في الموضوع أمام قاضٍ خاص يختاره الطرفان هذا الفصل بين الوظيفة الإدارية والوظيفة القضائية كان سبباً مهماً لمبدأ فصل السلطات

في مجال العقود طور الرومان نظرية متقدمة تصنف العقود إلى عقود رضائية تنعقد بمجرد التراضي وعقود Contracts شكلية تتطلب ألفاظاً محددة وعقود عينية تتطلب تسليم الشيء وكانوا يميزون بدقة بين أسباب بطلان العقد وبين آثاره وهذا التفصيل الدقيق هو ما نجده اليوم في المدونات المدنية الأوروبية

مدونة جستنيان تتويج الجهود الرومانية

في القرن السادس الميلادي أمر الإمبراطور البيزنطي جستنيان الأول بجمع وتدوين كل التراث القانوني الروماني في عمل ضخم عرف باسم Corpus Juris Civilis أو جسم القانون المدني يتكون هذا العمل من أربعة أجزاء رئيسية الجزء الأول هو المدونة وتجمع المراسيم الإمبراطورية الجزء الثاني هو الهضامات أو البنديكتات وتجمع آراء واجتهادات الفقهاء الكبار الجزء الثالث هو المؤسسات وهو كتاب تعليمي لطلاب القانون يشرح المبادئ الأساسية والجزء الرابع هو المستجدات ويجمع المراسيم الجديدة الصادرة عن جستنيان

كان لهذا العمل تأثير مزدوج ففي الوقت الذي سقطت فيه روما الغربية وغرق أوروبا في ظلام العصور الوسطى حافظت الإمبراطورية الشرقية على هذا

الكنز القانوني وعندما أعيد اكتشافه في الغرب في القرن الحادي عشر أصبح المصدر الرئيسي لإحياء الدراسة القانونية في الجامعات الأوروبية خاصة في بولونيا الإيطالية

المبادئ الرومانية في القانون الأوروبي الحديث

يمكن تتبع أثر القانون الروماني في التشريعات الأوروبية الحديثة فالمبدأ القائل بأن العقد شريعة المتعاقدين ومبدأ المسؤولية عن الخطأ ومبدأ حماية حق الملكية المطلقة ومبدأ عدم جواز إثراء الشخص دون سبب وكل هذه المبادئ هي ميراث روماني خالص حتى في دول القانون العام مثل إنجلترا تأثر الفقه القانوني بالمفاهيم الرومانية خاصة في مجالات التجارة والبحر

الخاتمة

لم يكن القانون الروماني مجرد مجموعة قواعد لتنظيم

المجتمع القديم بل كان منهجاً فكرياً قائماً على التحليل المنطقي والتصنيف الدقيق والبحث عن العدالة العقلية إن انهيار الإمبراطورية السياسية لروما لم يؤدي إلى زوال قانونها بل على العكس فقد ظل حياً في الكتب وانتقل عبر الأجيال ليصبح اللغة المشتركة لقانونيي أوروبا كلها كما سنرى في الفصول القادمة كيف أصبح هذا التراث أداة لإعادة بناء النظام القانوني الأوروبي بعد الفوضى الإقطاعية

الفصل الثالث

سقوط روما وظهور الأنظمة القانونية الجرمانية في العصور الوسطى المبكرة

تمهيد

شكل سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية في عام 476 ميلادية نقطة تحول دراماتيكية في التاريخ القانوني لأوروبا حيث تفككت البنية المركزية للدولة

واختفت المؤسسات القضائية المنظمة لتحل محلها
أنظمة قانونية قائمة على الانتماء الشخصي للعشيرة
أو القبيلة دخلت أوروبا في فترة انتقالية معقدة
امتزجت فيها بقايا القانون الروماني بالأعراف الجرمانية
الغازية منتجة أشكالاً قانونية هجينة عكست واقع
التجزؤ السياسي والاجتماعي

مبدأ شخصية القوانين بدلاً من إقليمية القوانين

إحدى أهم الخصائص المميزة لهذه الفترة هي الانتقال
من مبدأ إقليمية القانون الذي كان سائداً في روما
حيث يطبق قانون الدولة على كل من يقيم على
أراضيها إلى مبدأ شخصية القانون حيث يخضع كل فرد
لللقانون الخاص بقبيلته أو أصله العرقي فكان الفرنجي
يحاكم وفقاً للقانون السالي واللومبردي حسب قانون
اللومبارد والرومان السكان الأصليين يستمرون في
العمل ببعض أحكام القانون الروماني المختزل

هذا النظام خلق وضعاً قانونياً معقداً في المحاكم

حيث كان على القاضي أولاً تحديد انتماء المتهم العرقي قبل تطبيق القانون المناسب عليه وكانت تجري أحياناً محاكمات لتحديد جنسية الشخص إذا كان نسبه مشتبهاً فيه أدى هذا التعدد إلى صعوبة كبيرة في المعاملات التجارية والعقود بين أشخاص ينتمون لقوانين مختلفة مما دفع لاحقاً إلى تطوير قواعد خاصة لحل تعارض القوانين

قوانين البرابرة المدونة

رغم الصورة النمطية عن الغزاة الجرمان بأنهم أميون وغير متحضرين إلا أنهم سرعان ما أدركوا الحاجة لتدوين أعرافهم لتثبيت سلطتهم وتسهيل الإدارة قام ملوك الممالك الجرمانية الجديدة بتدوين قوانين قبائلهم باللغة اللاتينية ولكن بمفاهيم جرمانية ومن أشهر هذه المدونات القانون السالي للفرنجة وقانون الليوتبراند للومبارد وقانون يوريك للقوط الغربيين

هذه المدونات لم تكن نسخاً طبق الأصل للأعراف

الشفهية بل كانت محاولات لتنظيمها وتنقيحها تحت تأثير الكتبة الرومان والكنسيين الذين كانوا يعملون في بلاطات الملوك الجرمانيين احتوت هذه القوانين على تفاصيل دقيقة حول الدية والعقوبات البدنية وحقوق الملكية الزراعية وزواج النساء مما يعكس طبيعة مجتمع زراعي حربي يقدر الشرف العائلي

تراجع التقنية القانونية وتعقيد الإجراءات

مع اختفاء فئة الفقهاء المحترفين الذين كانوا عماد النظام الروماني تراجعت المستوى التقني للقانون بشكل ملحوظ أصبحت اللغة القانونية أقل دقة وأكثر غموضاً وعادت الشكلية المفرطة في الإجراءات لتلعب دوراً حاسماً حيث أصبح نجاح الدعوى يعتمد على القدرة على حفظ صيغ طقسية معينة أكثر من اعتمادها على قوة الحجة والبرهان

انتشرت طرق الإثبات البدائية والمعروفة بالمحاكمات الإلهية أو المحاكمات بالعناصر الطبيعية مثل المشي

على الجمر أو حمل الحديد الساخن أو اختبار الماء البارد وكان الاعتقاد السائد أن الله سيتدخل miraculously لإنقاذ البريء وإظهار ذنب المذنب هذه الممارسات كانت تعكس غياب أدوات التحقيق العقلانية واعتماد المجتمع على الإيمان الديني كضمانة أخيرة للعدالة

دور الكنيسة في الحفاظ على التراث الروماني

في خضم هذا الاضطراب لعبت الكنيسة الكاثوليكية دوراً حيوياً في الحفاظ على بقايا الثقافة القانونية الرومانية فقد استمرت الكنيسة في تطبيق مبادئ من القانون الروماني في شؤونها الداخلية وفي تنظيم الأحوال الشخصية لرجال الدين كما أن الأديرة أصبحت مراكز لحفظ المخطوطات القانونية النادرة بما في ذلك نسخ من قانون الألواح الاثني عشر وبعض كتابات الفقهاء الرومان

كان الأساقفة غالباً ما يعملون كقضاة أو وسطاء في

النزاعات بين العلمانيين مستخدمين مبادئ الإنصاف المسيحي ممزوجة ببعض القواعد الرومانية مما ساهم في بقاء شعلة المعرفة القانونية مشتعلة وإن كانت خافتة في انتظار لحظة إعادة الإشعال التي ستأتي لاحقاً مع النهضة في القرن الثاني عشر

نشوء الإقطاع وتأثيره على البنية القانونية

بدأت ملامح النظام الإقطاعي في التشكل خلال هذه الفترة كرد فعل طبيعي على انعدام الأمن وغياب السلطة المركزية حيث لجأ الأفراد الضعفاء إلى حماية الأقوياء مقابل التنازل عن جزء من حريتهم أو أراضيهم ولدت هذه العلاقة جديدة بين السيد والتابع قامت على الولاء الشخصي والحماية المتبادلة وأنتجت شبكة معقدة من الالتزامات القانونية العرفية التي حكمت الحياة في الريف الأوروبي لقرون

لم تكن علاقة الإقطاع مجرد ترتيب اقتصادي أو عسكري بل كانت نظاماً قانونياً كاملاً له محاكمه

الخاصة وقواعده الخاصة في الميراث والزواج ونقل الملكية وقد تعارضت هذه الأنظمة الإقطاعية المحلية كثيراً مع مبادئ القانون الروماني المركزي مما خلق ازدواجية قانونية استمرت حتى بداية العصر الحديث

الخاتمة

تمثل القرون التي تلت سقوط روما فترة مخاض عسير للنظام القانوني الأوروبي حيث تفاعلت عناصر متباينة من التراث الروماني المتحضر والأعراف الجرمانية البدائية والتوجيهات الكنسية الدينية من هذا التفاعل المعقد خرجت أنظمة قانونية محلية متنوعة عكست واقع التجزؤ السياسي ولكنها في نفس الوقت حفظت البذور التي ستنبث منها الأشجار القانونية الكبيرة في العصور الوسطى المتأخرة والعصر الحديث إن فهم هذه الفترة ضروري لإدراك لماذا استغرق توحيد القانون الأوروبي وقتاً طويلاً ولماذا لا تزال الاختلافات الإقليمية تلعب دوراً في الأنظمة القانونية الأوروبية حتى اليوم

الفصل الرابع

صحة القانون في القرن الثاني عشر وإحياء دراسة الفقه الروماني

تمهيد

شهد القرن الثاني عشر الميلادي تحولاً نوعياً
وجذرياً في التاريخ القانوني لأوروبا عُرِف بعصر النهضة
القانونية في هذه الفترة خرجت أوروبا من جمود
العصور الوسطى المبكرة لتكتشف من جديد كنوز
القانون الروماني التي كانت محفوظة في المكتبات
البيزنطية والأديرية لم يكن هذا الاكتشاف مجرد حدث
أكاديمي بل كان ثورة فكرية أعادت تشكيل العقلية
الأوروبية ووضعت الأسس للنظم القانونية الحديثة
والدول المركزية

اكتشاف مخطوطات_digest وإعادة تدريسها في
بولونيا

كان الحدث المحوري في هذه الصحوة هو العثور على نسخة كاملة ونادرة من الهضمات أو ال Digest للإمبراطور جستنيان في مكتبة في بيزا أو فلورنسا حسب الروايات المختلفة كانت هذه المخطوطة تحتوي على خلاصة اجتهادات أكبر فقهاء روما الكلاسيكيين وهي النصوص التي كانت مفقودة أو غير معروفة في الغرب منذ قرون سرعان ما انتشر الخبر وجذب العلماء من كل أنحاء أوروبا إلى مدينة بولونيا الإيطالية حيث بدأ تدريس هذه النصوص بشكل منهجي

أسس المعلم إيرنيريوس مدرسة بولونيا للقانون التي أصبحت أول جامعة متخصصة في القانون في العالم الغربي توافد الطلاب بالآلاف من فرنسا وألمانيا وإنجلترا وإسبانيا لدراسة هذا القانون الجديد القديم الذي بدا لهم وكأنه هبة من السماء لما يحتويه من منطوق دقيق وحلول شاملة لكل المشكلات القانونية المعقدة التي بدأت تظهر مع نمو التجارة والمدن في أوروبا

طريقة التدريس الجديدة وطبقة الفقهاء المحترفين

ابتكر فقهاء بولونيا طريقة جديدة في التدريس والتحليل عرفت بطريقة الشرح أو الـ Gloss حيث كانوا يكتبون تعليقات وتفسير بين سطور النص الروماني أو على هامشه لشرح المعاني الغامضة وربطها بالواقع المعاصر هؤلاء العلماء الذين عرفوا باسم الـ Glossators لم يكتفوا بشرح النصوص بل عملوا على استنباط مبادئ عامة وقواعد كلية من خلالها مما حول القانون من مجموعة نصوص مقدسة إلى علم عقلائي قابل للتطوير والتكيف

نتج عن هذه الحركة ظهور طبقة اجتماعية جديدة من الفقهاء والمحامين المحترفين الذين يحملون شهادات جامعية ويتقنون لغة القانون اللاتينية الدقيقة أصبح هؤلاء الخبراء مطلوبين بشدة في بلاطات الملوك والأمراء وفي محاكم المدن الكبرى للمساعدة في صياغة القوانين والفصل في المنازعات المعقدة مما رفع من مكانة المهنة القانونية وجعلها مسارا للترقي الاجتماعي

تأثير إحياء القانون الروماني على السلطة الملكية

وجد الملوك الأوروبيون في القانون الروماني أداة مثالية لتعزيز سلطتهم المركزية ومحاربة الفوضى الإقطاعية فقد احتوى القانون الروماني على مبدأ قوي يقول إن إرادة الأمير لها قوة القانون وهو المبدأ الذي استخدمه الملوك لتبرير إصدار تشريعات عامة تلزم جميع الرعايا بغض النظر عن أعراقهم المحلية أو امتيازات الإقطاعيين

استعان ملوك مثل فريدريك بربروسا في الإمبراطورية الرومانية المقدسة وملوك فرنسا بإنجازاتهم القانونية لتقويض سلطة المحاكم الإقطاعية وإنشاء محاكم ملكية مركزية تطبق مبادئ القانون الروماني الموحد ساهم هذا التحالف بين السلطة السياسية والطبقة القانونية الجديدة في بناء الدولة الحديثة وفي تراجع النظام الإقطاعي تدريجياً

انتشار المدارس القانونية في أوروبا

لم تبقَ حركة إحياء القانون محصورة في بولونيا بل انتشرت بسرعة فائقة لتأسيس مدارس قانونية رائدة في مدن أوروبية أخرى مثل مونبلييه وأورليان في فرنسا وأكسفورد في إنجلترا وalamanca في إسبانيا كل مدرسة طورت نهجاً خاصاً بها في دراسة القانون فبينما ركزت المدرسة الإيطالية على الشرح النصي الدقيق اهتمت المدرسة الفرنسية بتحليل النصوص نقدياً وربطها بالتشريعات المحلية

أدى هذا الانتشار إلى خلق لغة قانونية مشتركة بين نخبة أوروبا المثقفة حيث كان بإمكان محامٍ من ألمانيا أن يناقش زميله من إسبانيا باستخدام نفس المصطلحات والمفاهيم المستمدة من القانون الروماني المشترك هذا التوحد الفكري كان مقدمة للتوحد السياسي والاقتصادي الذي ستشهده أوروبا في القرون اللاحقة

الانتقال من الشراح إلى المعلقين

بحلول نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر ظهرت جيل جديد من الفقهاء عرف باسم المعلقين أو الـ Commentators الذين لم يكتفوا بشرح نصوص جستنيان بل سعوا لتكييفها مع الواقع القانوني المعقد لأوروبا العصور الوسطى حاول هؤلاء الجمع بين القانون الروماني والقانون الكنسي والأعراف المحلية لإنتاج نظام قانوني عملي قابل للتطبيق في المحاكم اليومية

ركز المعلقون على الجانب التطبيقي للقانون وطوروا نظريات في العقود والشركات والتجارة الدولية تلبية احتياجات الثورة التجارية التي كانت تشهدها مدن إيطاليا وشمال أوروبا laidوا بذلك الأساس للقانون التجاري الحديث الذي لا يزال يحكم المعاملات العالمية حتى يومنا هذا

الخاتمة

كانت صحوۃ القانون في القرن الثاني عشر اللحظة التي استعاد فيها العقل الأوروبي ثقته في قدرته على تنظيم المجتمع عبر قواعد عقلانية مكتوبة لقد حولت هذه الحركة القانون من مجرد عرف قبلي أو حكم ديني إلى علم مستقل له منهجيته ومؤسساته وأصحاب اختصاصه إن الإرث الذي تركه فقهاء بولونيا ومدارس أوروبا الأخرى هو الأساس الذي تقوم عليه معظم الأنظمة القانونية في العالم الغربي اليوم وبدون هذه النهضة لما كان ممكناً ظهور الدول المركزية أو ازدهار التجارة الدولية أو تطور مفاهيم الحقوق الفردية التي سنتناولها في الفصول القادمة

الفصل الخامس

تطور القانون الكنسي وتأثيره على النظام القانوني الأوروبي

تمهيد

لم يكن القانون الكنسي مجرد مجموعة من القواعد الدينية الداخلية للكنيسة الكاثوليكية بل كان نظاماً قانونياً متكاملاً ومستقلاً نافذاً في جميع أنحاء أوروبا المسيحية لقرون طويلة تنافس في نفوذه وتعقيده مع القانون المدني الروماني بل وتفوق عليه في مجالات واسعة من الحياة اليومية للأوروبيين من المهد إلى اللحد درس هذا الفصل نشأة وتطور القانون الكنسي ومبادئه الأساسية وتأثيره العميق على تشكيل الثقافة القانونية الأوروبية

نشأة القانون الكنسي واستقلالته عن السلطة الزمنية

بدأت جذور القانون الكنسي في القرون الأولى للمسيحية عندما بدأت المجتمعات المسيحية تنظم شؤونها الداخلية بعيداً عن سلطة الإمبراطورية الرومانية الوثنية ثم الإسلامية لاحقاً مع اعتناق الإمبراطورية للمسيحية وتحول الكنيسة إلى مؤسسة

رسمية بدأت تتشكل قواعد أكثر تنظيماً تحكم انتخاب
البابا والأساقفة وإدارة أملاك الكنيسة وعلاقة رجال
الدين ببعضهم وبالعامّة

بلغت استقلالية القانون الكنسي ذروتها في عصر
الإصلاح الغريغوري في القرن الحادي عشر عندما أعلن
البابا غريغوري السابع أن الكنيسة سلطة مستقلة
تماماً عن الأباطرة والملوك وأن للقانون الكنسي ولاية
عليها في مسائل معينة هذا الإعلان فتح باب صراع
طويل بين البابوية والإمبراطورية لكنه في نفس الوقت
رسخ مبدأ فصل السلطات بين الروحاني والزمني وهو
مبدأ سيكون له أثر بعيد المدى في الفكر السياسي
الأوروبي

المجالات التي يغطيها القانون الكنسي

امتدت ولاية القانون الكنسي لتشمل مجالات حيوية
تمس حياة كل مسيحي أوروبي فأحوال الشخصية من
زواج وطلاق وميراث ووصايا كانت تخضع بالكامل للقضاء

الكنسي حيث اعتبر الزواج عقداً مقدساً لا يجوز فسخه إلا لأسباب محددة جداً ينص عليها القانون الكنسي كما كانت قضايا الوصايا والهبات للكنيسة تدرج تحت اختصاص المحاكم الكنسية

بالإضافة إلى ذلك نظر القضاء الكنسي في الجرائم الأخلاقية والدينية مثل الزنا والهرطقة والسحر والقسامة كما كان له اختصاص في النزاعات التي تتضمن أطرافاً من رجال الدين أو تتعلق بأموال الأوقاف الكنسية وفي بعض الفترات توسع الاختصاص ليشمل قضايا العهد والوعود حيث كان أي عقد يقسم باسم الله يقع تحت طائلة القانون الكنسي

الإجراءات القانونية في المحاكم الكنسية

تميزت المحاكم الكنسية بإجراءات متطورة وعقلانية سبقت نظيراتها في المحاكم العلمانية بقرون فقد طور الفقهاء الكنسيون نظاماً دقيقاً للتحقيق وجمع الأدلة والمرافعات المكتوبة ابتكروا مفهوم النيابة العامة حيث

يمثل المدعي العام مصالح المجتمع والكنيسة في ملاحقة الجناة بدلاً من الاعتماد فقط على شكوى الفرد المتضرر

كما طور القانون الكنسي نظام الاستئناف الهرمي الذي يسمح للمتضرر من حكم محكمة محلية بالرفع إلى المحكمة الأسقفية ثم إلى المحكمة البابوية العليا في روما هذا النظام وفر ضمانات كبيرة للمتقاضين وساهم في توحيد التطبيق القانوني عبر أوروبا كلها تحت مظلة السلطة البابوية المركزية

تأثير القانون الكنسي على القانون المدني الأوروبي

كان التأثير المتبادل بين القانون الكنسي والقانون الروماني المدني عميقاً جداً فقد استعار الفقهاء الكنسيون الكثير من المفاهيم والإجراءات من القانون الروماني وطبقوها في سياق ديني وفي المقابل أدخل القانون الكنسي مفاهيم أخلاقية جديدة إلى الفقه الأوروبي العام مثل فكرة حسن النية في التعاقد

ومبدأ المساواة بين الزوجين في بعض الجوانب الروحية
وفكرة أن القصد الجنائي عنصر أساسي في
المسؤولية

ساهم القانون الكنسي أيضاً في تطوير مفهوم
الشخص الاعتباري حيث اعتبر الكنيسة والأديرة
والرعايا كيانات قانونية مستقلة عن الأفراد الذين
يتكونون منها وهو مفهوم انتقل لاحقاً إلى القانون
التجاري والمدني لتنظيم الشركات والمؤسسات
الحديثة كما أن فكرة أن بعض الحقوق مقدسة ولا
يمكن للدولة المساس بها هي فكرة مستمدة من
الحماية التي كان يوفرها القانون الكنسي لحقوق
الأفراد أمام تعسف الحكام

دور المجامع المسكونية في التشريع

لم يكن البابا هو المصدر الوحيد للتشريع في القانون
الكنسي بل لعبت المجامع المسكونية والإقليمية دوراً
تشريعياً هاماً حيث كانت تجتمع مجموعات من

الأساقفة والفقهاء لسن قوانين جديدة أو تعديل القائمة لمواكبة المستجدات كانت قرارات هذه المجامع تدون في مجموعات قانونية ضخمة أشهرها مرسوم غراتيان في القرن الثاني عشر الذي جمع تناقضات القوانين السابقة وحاول التوفيق بينها بمنهجية عقلانية رائعة

هذه المجموعات القانونية أصبحت مراجع أساسية تدرس في الجامعات بجانب القانون الروماني وأنتجت جيلاً من الفقهاء المتخصصين في القانونين معاً مما سهل التكامل بينهما في التطبيق العملي داخل المحاكم الأوروبية

الخاتمة

كان القانون الكنسي أحد الركائز الثلاث التي بنيت عليها الحضارة القانونية الأوروبية إلى جانب القانون الروماني والأعراف الجرمانية لقد وفر إطاراً قانونياً موحداً تجاوز الحدود السياسية المقطعة لأوروبا العصور

الوسطى وساهم في ترسيخ قيم العدالة والإنصاف وحماية الضعفاء رغم ما شاب تطبيقه أحياناً من تعصب أو تجاوزات إن فهم التاريخ القانوني لأوروبا يبقى ناقصاً دون إدراك الدور الجوهري الذي لعبته الكنيسة كمشرع وكقاضٍ وكحارس للأخلاقيات القانونية التي لا تزال تؤثر في التشريعات الأوروبية الحديثة حتى في عصر العلمنة

الفصل السادس

نشأة القانون العام الإنجليزي وتميزه عن النظام القاري

تمهيد

بينما كانت أوروبا القارية تسير بخطى ثابتة نحو تبني القانون الروماني المدون وتطوير أنظمة القانون المدني كانت إنجلترا تسلك مساراً مختلفاً تماماً أدى إلى نشوء نظام قانوني فريد عرف بالقانون العام أو Common Law يعتمد على السوابق القضائية والعرف

أكثر من اعتماده على النصوص التشريعية الشاملة
يدرس هذا الفصل الجذور التاريخية لهذا النظام
والظروف التي أدت إلى نشوئه والخصائص التي ميزته
عن جيرانه في القارة الأوروبية

الفتح النورماندي وبداية المركزية القضائية

كان الحدث الفاصل في تاريخ القانون الإنجليزي هو
الفتح النورماندي لإنجلترا عام 1066 على يد ويليام
الفاتح جلب النورمان معهم فكرة قوية عن السلطة
الملكية المركزية وطبقوها بصرامة في إنجلترا الجديدة
قبل الفتح كانت إنجلترا تحكم بأنظمة قبلية وعرفية
متنوعة تختلف من مقاطعة لأخرى لكن الملوك
النورمان عملوا على توحيد هذه الأعراف تحت مظلة
سلطة الملك

أنشأ ويليام وخلفاؤه نظاماً إدارياً قضائياً مركزياً يعتمد
على إرسال قضاة ملكيين متنقلين يجوبون أنحاء البلاد
للفصل في النزاعات نيابة عن الملك كانت أحكام هؤلاء

القضاة تدون وتصبح مرجعاً للقضاة الآخرين في القضايا المماثلة مما بدأ عملية بطيئة لكنها مستمرة لتوحيد الأعراف المحلية في قانون عام يسري على كل إنجلترا ومن هنا جاء الاسم Common Law أي القانون المشترك

دور writs أو الأوامر الملكية في تشكيل الإجراءات

كانت آلية بدء الدعوى في القانون العام القديم تعتمد على الحصول على أمر ملكي يسمى Writ من ديوان الملك كل نوع من النزاعات يتطلب Writ محددًا بصيغة محددة إذا لم يوجد Writ مناسب لحالة المدعي فلا توجد دعوى هذا النظام جعل الإجراءات شديدة الشكلية وحفز المحامين على الابتكار في صياغة الطلبات للحصول على أوامر جديدة

تطور أنواع الـ Writs ليشمل مجالات واسعة مثل استرداد الأرض وتعويض الأضرار وإنفاذ العقود كل Writ طور إجراءاته الخاصة وقواعده الخاصة في الإثبات مما

خلق تصنيفات دقيقة داخل القانون الإنجليزي لا تزال موجودة حتى اليوم مثل التمييز بين القانون العقاري وقانون الضرر وقانون العقود

نظام المحاكم الملكية والمنافسة مع المحاكم المحلية

نجحت المحاكم الملكية في جذب المتقاضين إليها بعيداً عن المحاكم الإقطاعية والمحلية وذلك بسبب كفاءة إجراءاتها وقوة تنفيذ أحكامها ودعم السلطة الملكية لها كانت محاكم مثل Bench King's و Common Pleas و Exchequer تتنافس أحياناً في الاختصاص مما أدى إلى تطور سريع في الفقه القضائي وزيادة ثراء السوابق القانونية

مع مرور الوقت أصبحت أحكام هذه المحاكم العليا ملزمة للمحاكم الدنيا ولمحاكم المستقبل في القضايا المماثلة ترسخ بذلك مبدأ السوابق القضائية أو Stare Decisis وهو المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه القانون العام ويقضي بأن القضايا المماثلة يجب أن تحكم

بأحكام مماثلة لضمان الاستقرار والمساواة في تطبيق القانون

التمييز بين القانون العام والإنصاف Equity

بسبب الشكلية المفرطة وبطء إجراءات القانون العام وعدم مرونته في بعض الأحيان بدأ المتقاضون في التقدم بشكاوى مباشرة إلى الملك باعتباره مصدر العدالة النهائية كان الملك يفوض المستشار Lord Chancellor للنظر في هذه الشكاوى والبت فيها بناءً على مبادئ الإنصاف والضمير وليس القواعد الجامدة للقانون العام

تطور عن هذا practice نظام قانوني مواز عرف بقانون الإنصاف أو Equity طور مبادئ مرنة مثل الأوامر الزمنية Specific Performance والمنع Injunctions التي تكمل نقص القانون العام لم يندمج النظامان تماماً إلا في القرن التاسع عشر لكنهما بقيا مصدرين متميزين للقانون الإنجليزي يؤثران حتى اليوم في طريقة تفكير

عدم تأثر إنجلترا المباشر بالقانون الروماني

على عكس أوروبا القارية لم تشهد إنجلترا موجة إحياء للقانون الروماني في القرن الثاني عشر بنفس القوة فقد كان نظام القانون العام قد ترسخ بالفعل وكانت هناك طبقة قوية من المحامين والقضاة الإنجليز الذين يدافعون عن خصوصية نظامهم درست الجامعات الإنجليزية مثل أكسفورد وكامبريدج القانون الروماني والكنسي ولكن كتخصصات ثانوية أو للتعامل مع القضايا البحرية والكنسية بينما بقي قلب النظام القانوني الإنجليزي مبنياً على السوابق المحلية

هذا العزلة النسبية عن التأثير الروماني المباشر أعطت القانون الإنجليزي طابعاً عملياً وتجريبياً يركز على حل النزاعات الواقعية أكثر من اهتمامه ببناء نظريات قانونية مجردة وهو ما يفسر لماذا لا يزال النظام الإنجليزي حتى اليوم أقل تجريداً وأكثر ارتباطاً

بالوقائع من نظيره الفرنسي أو الألماني

الخاتمة

يمثل القانون العام الإنجليزي تجربة قانونية فريدة في أوروبا أثبتت أنه يمكن بناء نظام قانوني متطور وعادل دون الاعتماد على مدونة تشريعية شاملة إن تركيزه على السوابق القضائية ودور القاضي في صناعة القانون ومرونته التاريخية جعلته قادراً على التكيف مع المتغيرات عبر القرون هذا النظام لم يبقَ محصوراً في إنجلترا بل انتشر مع الاستعمار البريطاني ليصبح النظام السائد في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والهند ومعظم دول الكومنولث مكوناً بذلك عائلة قانونية كبرى توازي عائلة القانون المدني في النفوذ والانتشار العالمي

الفصل السابع

عصر التدوين والثورات الأوروبية وتحول القانون إلى أداة

للإصلاح الاجتماعي

تمهيد

شهدت القرون من السابع عشر إلى التاسع عشر تحولات جذرية في الفكر القانوني الأوروبي حيث تحول القانون من أداة للحفاظ على الوضع القائم والامتيازات الإقطاعية إلى سلاح ثوري يستخدمه الفلاسفة والمصلحون لبناء مجتمعات جديدة قائمة على مبادئ العقل والمساواة والحرية تزامن هذا التحول الفكري مع حركة واسعة لتدوين القوانين في مدونات موحدة واضحة تهدف إلى إنهاء الفوضى التشريعية وتبسيط الوصول إلى العدالة

فلسفة التنوير وتأثيرها على النظرية القانونية

قام مفكرو عصر التنوير في القرنين السابع عشر والثامن عشر مثل جون لوك ومونتسكيو وروسو وهوبز بمراجعة نقدية شاملة للأسس التقليدية للقانون

رفضوا فكرة أن القانون هو مجرد تعبير عن إرادة الله أو عرف قديم مقدس وطرحوا بدلاً من ذلك فكرة العقد الاجتماعي حيث يستمد القانون شرعيته من موافقة المحكومين وهدفه الأساسي هو حماية الحقوق الطبيعية للإنسان في الحياة والحرية والملكية

أثر هؤلاء المفكرون بعمق في المشرعين الأوروبيين فدعوا إلى فصل السلطات لضمان عدم استبداد الحكام وإلى سيادة القانون حيث يخضع الجميع حكماً ومحكومين لنفس القواعد وإلى ضرورة أن تكون القوانين واضحة ومكتوبة ومتاحة للجميع بعيداً عن تعقيدات الفقهاء وغموض الأعراف القديمة

الثورة الفرنسية ومدونة نابليون كنموذج عالمي

كانت الثورة الفرنسية عام 1789 الذروة العملية لهذه الأفكار حيث ألغت الامتيازات الإقطاعية وأعلنت حقوق الإنسان والمواطن صدرت خلال السنوات الثورية مئات القوانين التي هدفت إلى إعادة بناء المجتمع الفرنسي

من الصفر ولكن الفوضى التشريعية الناتجة عن كثرة القوانين المتضاربة دعت إلى الحاجة لتوحيد هذه التشريعات في مدونة واحدة

جاء عهد نابليون بونابرت ليتوج هذه الجهود بإصدار المدونة المدنية الفرنسية عام 1804 المعروفة بمدونة نابليون جمعت هذه المدونة بين مبادئ القانون الروماني والأعراف الفرنسية الشمالية والجنوبية وأفكار التنوير الثورية تميزت المدونة بأسلوبها الواضح والبسيط ومبادئها الجريئة مثل المساواة أمام القانون وحرية التعاقد والعلمانية في الأحوال الشخصية وحماية الملكية الخاصة

انتشرت مدونة نابليون كالنار في الهشيم عبر أوروبا إما بفعل الجيوش الفرنسية الغازية أو بتبني طوعي من الدول الأوروبية التي رأت فيها نموذجاً للحدثة والكفاءة أصبحت المدونة النموذج الذي احتذت به بلجيكا وهولندا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وحتى دول خارج أوروبا في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط

حركة التدوين في ألمانيا والنموذج الألماني

بينما اتبعت فرنسا نهجاً ثورياً سريعاً في التدوين سارت ألمانيا في طريق أكثر تدريجياً وعمقاً أكاديمياً طوال القرن التاسع عشر انشغل الفقهاء الألمان بدراسة تاريخية وفلسفية عميقة للقانون الروماني والألماني المحلي في ما عرف بمدرسة التاريخ القانونية بقيادة سافيني الذي عارض التدوين السريع داعياً إلى نضوج القانون العضوي من روح الشعب

أثمر هذا الجهد الأكاديمي الطويل عن صدور المدونة المدنية الألمانية BGB عام 1900 بعد عقود من الإعداد والمناقشات جاءت هذه المدونة أكثر تجريداً ودقة تقنية من نظيرتها الفرنسية وتعكس عمقاً فلسفياً كبيراً في تعريف المفاهيم القانونية وتصنيفها أثرت المدونة الألمانية بعمق في أنظمة قانونية أخرى مثل اليونان واليابان وسويسرا والنمسا والبرتغال لاحقاً

إصلاحات القانون الجنائي وحقوق الإنسان

لم يقتصر عصر التدوين على القانون المدني بل شمل أيضاً القانون الجنائي الذي كان حتى ذلك الحين يتسم بالقسوة البالغة واستخدام التعذيب والعقوبات التعسفية دعا مفكرون مثل سيزاري بيكاريا إلى إصلاحات جذرية تقوم على مبدأ شرعية الجرائم والعقود لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص وتناسب العقوبة مع الجريمة وإلغاء التعذيب وعقوبات الإعدام الوحشية

تبنت العديد من الدول الأوروبية هذه المبادئ في مدوناتها الجنائية الجديدة فنقلت العقوبات من كونها انتقاماً جسدياً علنياً إلى وسيلة للإصلاح والردع المنظم داخل السجون كما بدأت تظهر ضمانات إجرائية للمتهمين مثل حق الدفاع وعلنية المحاكمة واستقلال القضاء وهي مبادئ أصبحت اليوم جزءاً من المعايير الأوروبية المشتركة لحقوق الإنسان

توحيد القانون التجاري وتسهيل المعاملات

مع الثورة الصناعية واتساع نطاق التجارة عبر الحدود ظهرت حاجة ملحة لتوحيد القواعد التجارية التي كانت تختلف من مدينة لأخرى صدرت مدونات تجارية منفصلة أو ضمن المدونات المدنية في فرنسا وألمانيا وغيرها لتنظيم الشركات والأوراق التجارية والإفلاس والعقود التجارية الدولية ساهمت هذه المدونات في خلق بيئة قانونية آمنة ومستقرة شجعت على الاستثمار والنمو الاقتصادي السريع في أوروبا القرن التاسع عشر

الخاتمة

مثل عصر التدوين والثورات نقطة تحول لا رجعة عنها في تاريخ القانون الأوروبي حيث تحول من تراث إقطاعي معقد ومحفوظ لدى النخبة إلى نظام حديث وواضح وموجه لخدمة المواطن وحماية حقوقه إن المدونات الكبرى التي صدرت في هذه الفترة لا تزال تشكل العمود الفقري للأنظمة القانونية في أوروبا القارية حتى اليوم وتظل شاهدة على قدرة القانون

على أن يكون أداة للتغيير الاجتماعي وبناء الدول
الحديثة القائمة على مبادئ العدالة والمساواة

الفصل الثامن

تطور القانون الدستوري وبرلمانية الأنظمة الأوروبية

تمهيد

لم يكتمل بناء الدولة الحديثة في أوروبا دون تطور فكرة
الدستور كقانون أعلى يحدد سلطات الحكومة ويضمن
حقوق المواطنين انتقلت أوروبا تدريجياً من أنظمة
ملكية مطلقة تستمد شرعيتها من الحق الإلهي إلى
أنظمة دستورية برلمانية تقيد سلطة الحاكم وتخضعه
للمساءلة يروي هذا الفصل قصة هذا التحول الدرامي
من الوثائق الأولى المحددة للحقوق إلى الدساتير
الحديثة المعقدة

الجزور الأولى Magna Carta والحد من السلطة الملكية

تعتبر الوثيقة العظمى Magna Carta التي وقعها الملك جون الإنجليزي عام 1215 الحجر الأول في بناء القانون الدستوري الأوروبي رغم أنها كانت في جوهرها اتفاقاً بين الملك والبارونات الإقطاعيين لحماية امتيازاتهم إلا أنها رسخت مبدأً ثورياً وهو أن الملك ليس فوق القانون وأنه يمكن محاسبته إذا انتهك حقوق رعاياه نصت الوثيقة صراحة على حق الأفراد في المحاكمة العادلة وعدم جواز اعتقالهم تعسفياً

تطور هذا المبدأ في إنجلترا عبر القرون ليؤدي إلى ظهور البرلمان كمؤسسة تشريعية تشارك الملك في السلطة وصراع طويل بين التاج والبرلمان انتهى بانتصار البرلمان في الثورة المجيدة عام 1688 وإصدار وثيقة الحقوق Bill of Rights التي سيادة البرلمان وحقه في فرض الضرائب وتشريع القوانين دون موافقة الملك

الثورات الدستورية في القارة الأوروبية

بينما كانت إنجلترا تسير في طريقها التدريجي نحو الملكية الدستورية شهدت القارة الأوروبية تحولات أكثر عنفاً ودموية بدأت بوادر التغيير في هولندا مع اتحاد أوترخت ثم في الولايات المتحدة الأمريكية التي ألهمت المفكرين الأوروبيين لكن الصدمة الحقيقية جاءت مع الثورة الفرنسية التي أطاحت بالنظام الملكي القديم وأعلنت أن السيادة للأمة وليس للملك

صدرت Declaration of the Rights of Man and of the Citizen عام 1789 كأول إعلان دستوري حديث في أوروبا القارية يؤكد على مبادئ الحرية والمساواة والأخوة وسيادة القانون وتبعتها دساتير متعددة تعاقبت على فرنسا في القرن التاسع عشر بين ملكية دستورية وجمهورية وإمبراطورية كل دستور كان يعكس موازين القوى السياسية في تلك اللحظة

موجة الثورات الليبرالية عام 1848

شهد عام 1848 موجة ثورية عارمة اجتاحت أوروبا من باريس إلى برلين وفيينا وروما طالب الثوار بدساتير Written Constitutions وبرلمانات منتخبة وحرية عامة ورغم أن معظم هذه الثورات قمعت عسكرياً في المدى القصير إلا أنها تركت أثراً عميقاً أجبر الملوك والأمراء على منح دساتير طوعية أو قبول دساتير مفروضة لإنقاذ عروشهم

ظهرت في هذه الفترة دساتير مهمة مثل دستور فرانكفورت في ألمانيا الذي حاول توحيد ألمانيا على أسس ليبرالية ودستور بيدمونت في إيطاليا الذي أصبح لاحقاً دستور المملكة الإيطالية الموحدة بدأت فكرة أن الدستور هو عقد بين الأمة والحاكم تترسخ في الوعي الأوروبي

تطور الرقابة الدستورية وحماية الحقوق

مع تعقد الدساتير ظهرت الحاجة لآليات لضمان

احترامها ومنع السلطات الأخرى من انتهاكها تطورت أفكار حول رقابة دستورية القوانين بدأت بشكل خجول في بعض الدول واكتملت في القرن العشرين بإنشاء محاكم دستورية متخصصة كما حدث في النمسا أولاً ثم في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا لاحقاً

أصبحت هذه المحاكم حارساً للحقوق والحريات الواردة في الدساتير ولها سلطة إلغاء القوانين التي تتعارض مع النصوص الدستورية هذا التطور نقل القانون الدستوري من مجرد نصوص سياسية إلى قواعد قانونية ملزمة قابلة للتطبيق القضائي

النماذج الدستورية الأوروبية الحديثة

تنوعت النماذج الدستورية في أوروبا الحديثة بين النظام البرلماني الذي يسود في بريطانيا وإسبانيا وألمانيا حيث تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ويمكن عزله بحجب الثقة والنظام شبه الرئاسي كما في فرنسا حيث يتقاسم الرئيس والوزير الأول السلطة

والنظام الرئاسي النادر في أوروبا كما في قبرص

تشارك معظم الدساتير الأوروبية الحديثة في احتوائها على فصول مفصلة للحقوق والحريات الأساسية متأثرة بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وقيم الاتحاد الأوروبي كما تنص على مبادئ دولة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء والضمانات الديمقراطية

الخاتمة

يمثل تطور القانون الدستوري تويجاً للنضال الطويل للشعوب الأوروبية من أجل الحرية والكرامة الإنسانية تحولت أوروبا من قارة تحكمها أهواء الملوك المطلقة إلى قارة تحكمها دساتير مكتوبة تحدد السلطات وتحمي الحقوق إن التجربة الدستورية الأوروبية بكل تعقيداتها وتنوعها تقدم دروساً قيمة حول كيفية تحقيق التوازن بين السلطة والحرية وبين الاستقرار والتغيير وهي تجربة مستمرة تتطور باستمرار لمواجهة تحديات العصر الحديث

الفصل التاسع

التكامل القانوني الأوروبي ونشوء قانون الاتحاد الأوروبي

تمهيد

بعد الدمار الهائل الذي خلفته الحرب العالمية الثانية أدرك القادة الأوروبيون أن السلام والاستقرار في القارة لا يمكن ضمانهما إلا من خلال التكامل الاقتصادي والسياسي والقانوني بدأت هذه الرحلة بمجتمعات صغيرة محدودة الهدف وتطورت لتصير الاتحاد الأوروبي اليوم كياناً فريداً يمتلك نظاماً قانونياً فوق وطنياً يتداخل مع الأنظمة الوطنية للدول الأعضاء يخصص هذا الفصل لدراسة نشأة وتطور قانون الاتحاد الأوروبي ومبادئه الأساسية وآليات عمله

من الفحم والصلب إلى السوق المشتركة

بدأت الشرارة الأولى للتكامل القانوني الأوروبي بتوقيع معاهدة باريس عام 1951 التي أنشأت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ECSC بين ست دول أوروبية هدفت المعاهدة إلى إخضاع إنتاج مواد الحرب الرئيسية لسلطة عليا مشتركة لمنع نشوب حرب جديدة بين فرنسا وألمانيا نجحت هذه التجربة وشجعت على توقيع معاهدات روما عام 1957 التي أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية EEC والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية Euratom

هدفت معاهدات روما إلى إنشاء سوق مشتركة تسمح بحرية تنقل السلع والخدمات ورأس المال والأشخاص تطلب تحقيق هذا الهدف تطوير قواعد قانونية موحدة في مجالات المنافسة والضرائب والجمارك والزراعة والنقل مما وضع اللبنة الأولى لما أصبح لاحقاً قانون الاتحاد الأوروبي

المصادر التشريعية للاتحاد الأوروبي

يستمد قانون الاتحاد الأوروبي شرعيته من المعاهدات التأسيسية التي تعتبر الدستور غير المكتوب للاتحاد وتشمل معاهدة الاتحاد الأوروبي ومعاهدة عمل الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى البروتوكولات الملحقة بها تعد هذه المعاهدات القانون الأعلى في الهرم القانوني الأوروبي ولا يمكن لأي تشريع وطني أو أوروبي أن يتعارض معها

إلى جانب المعاهدات يصدر مؤسسات الاتحاد أنواعاً مختلفة من التشريعات الثانوية أهمها اللوائح Regulations وهي قوانين عامة وملزمة مباشرة في كل دول الأعضاء دون حاجة لتحويلها إلى قوانين وطنية والتوجيهات Directives وهي تلزم الدول الأعضاء بتحقيق نتائج معينة ولكن تترك لها حرية اختيار الوسائل والتشريع الوطني اللازم للوصول إليها وهناك أيضاً القرارات Decisions الملزمة لمن وجهت إليهم

مبدأ الأسبقية والتأثير المباشر

طور محكمة العدل الأوروبية مبدأين ثوريين يشكلان عماد النظام القانوني للاتحاد أولهما مبدأ الأسبقية Supremacy الذي يقضي بأن قانون الاتحاد يعلو على القانون الوطني للدول الأعضاء وفي حال التعارض يجب تطبيق قانون الاتحاد حتى لو كان القانون الوطني لاحقاً عليه في الزمن هذا المبدأ ضروري لضمان وحدة التطبيق وفعالية القانون الأوروبي في كل أنحاء الاتحاد

المبدأ الثاني هو التأثير المباشر Direct Effect الذي يسمح للأفراد والشركات بالاستناد مباشرة إلى نصوص قانون الاتحاد أمام المحاكم الوطنية للمطالبة بحقوقهم حتى لو لم تقم الدولة العضو بتنفيذ التشريعات اللازمة هذه المبادئ حولت الاتحاد الأوروبي من مجرد منظمة دولية تقليدية إلى كيان ذي طبيعة فدرالية جزئية يتمتع بنظام قانوني مستقل

دور محكمة العدل الأوروبية

تلعب محكمة العدل الأوروبية في لوكسمبورغ دوراً محورياً في تطوير وتفسير قانون الاتحاد تضمن المحكمة التفسير الموحد للمعاهدات والتشريعات الأوروبية عبر آليات مختلفة أهمها الإجراء التمهيدي Preliminary Ruling الذي يسمح للمحاكم الوطنية في الدول الأعضاء بإحالة الأسئلة المتعلقة بتفسير قانون الاتحاد إلى المحكمة الأوروبية للفصل فيها

ساهمت أحكام المحكمة في ملء الفراغات في المعاهدات وتطوير مبادئ قانونية هامة مثل حماية الحقوق الأساسية كجزء من المبادئ العامة لقانون الاتحاد ومسؤولية الدول عن الأضرار الناتجة عن عدم تنفيذها لتوجيهات الاتحاد أصبحت المحكمة ضامناً فعالاً لسيادة القانون داخل المنظومة الأوروبية

التوسع والتحديات القانونية

مع توسع عضوية الاتحاد من 6 دول إلى 27 دولة واجه

النظام القانوني الأوروبي تحديات كبيرة في التوفيق بين التقاليد القانونية المتنوعة للدول الجديدة خاصة من أوروبا الشرقية توسعت компетенции الاتحاد لتشمل مجالات جديدة مثل البيئة وحماية المستهلك والعدالة والشؤون الداخلية والعملات الموحدة

واجه الاتحاد أيضاً تحديات تتعلق بالسيادة الوطنية والشعبوية حيث طعنت بعض المحاكم الدستورية الوطنية في مبدأ الأسبقية المطلقة مؤكدة على أن سيادة شعوبها هي المصدر النهائي للشرعية هذه التوترات المستمرة بين المركز والأطراف تشكل سمة دائمة للتطور القانوني الأوروبي وتتطلب توازناً دقيقاً بين الوحدة والتنوع

الخاتمة

يمثل قانون الاتحاد الأوروبي تجربة قانونية غير مسبقة في التاريخ البشري حيث نجحت دول ذات سيادة في التنازل طواعية عن جزء من سلطاتها التشريعية

والقضائية لصالح كيان فوق وطني لتحقيق مصالح
مشتركة لقد خلق هذا النظام مساحة قانونية موحدة
تضم نصف مليار نسمة وأثبت قدرة القانون على أن
يكون أداة للسلام والازدهار والتكامل رغم التحديات
المستمرة إن مستقبل القانون الأوروبي مرهون بقدرة
الاتحاد على التكيف مع المتغيرات الجيوسياسية
والاقتصادية مع الحفاظ على القيم الأساسية التي
تأسس عليها

الفصل العاشر

القانون الأوروبي المعاصر والتحديات المستقبلية في
عصر العولمة والرقمنة

تمهيد

يدخل القانون الأوروبي في القرن الحادي والعشرين
مرحلة جديدة من التطور تواجه فيها الأنظمة التقليدية
تحديات غير مسبقة ناتجة عن تسارع العولمة والثورة

الرقمية والتغيرات المناخية والتحولات الديموغرافية لم يعد القانون مجرد أداة لتنظيم العلاقات داخل الحدود الوطنية أو حتى داخل الاتحاد الأوروبي بل أصبح مطالباً بالاستجابة لقضايا عالمية تتجاوز الحدود وتتطلب تعاوناً دولياً واسع النطاق يستعرض هذا الفصل أبرز التحديات المعاصرة واستجابات النظام القانوني الأوروبي لها

حماية البيانات والخصوصية في العصر الرقمي

مع التحول الهائل نحو الاقتصاد الرقمي وجمع البيانات الضخمة Brat Big Data برزت الحاجة الماسة لحماية خصوصية الأفراد من استغلال الشركات التكنولوجية العملاقة والحكومات استجاب الاتحاد الأوروبي لهذا التحدي بإصدار اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR عام 2018 التي تعتبر الأكثر صرامة وشمولية في العالم

فرضت اللائحة قواعد صارمة على كيفية جمع ومعالجة

ونقل البيانات الشخصية ومنحت الأفراد حقوقاً واسعة في التحكم ببياناتهم مثل الحق في النسيان والحق في نقل البيانات كما فرضت غرامات ضخمة على المخالفين نسبة من حجم أعمال الشركة العالمي أصبحت GDPR نموذجاً يحتذى به عالمياً وأجبرت شركات التكنولوجيا العالمية على تعديل سياساتها لتتوافق مع المعايير الأوروبية مما يعكس القوة التنظيمية للسوق الأوروبية الموحدة

القانون البيئي ومكافحة التغير المناخي

تصدر أوروبا المشهد العالمي في التشريع البيئي حيث تبنت سياسات طموحة لمكافحة التغير المناخي تحت مظلة الصفقة الخضراء European Green Deal تشمل التشريعات الأوروبية أهدافاً ملزمة لخفض انبعاثات الكربون والتحول إلى الطاقة المتجددة والاقتصاد الدائري

طور الاتحاد الأوروبي آليات قانونية مبتكرة مثل نظام

تداول الانبعاثات ETS الذي يضع سعراً للكربون ويشجع الشركات على تقليل تلوثها كما تم الاعتراف بحق الجيل القادم في بيئة صحية كجزء من الحقوق الأساسية يواجه القانون البيئي الأوروبي تحديات في التوفيق بين الطموحات البيئية والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل أزمات الطاقة الأخيرة والحاجة لضمان أمن الإمدادات

تنظيم الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة

مع التطور السريع للذكاء الاصطناعي AI وتقنيات البلوك تشين والبيولوجيا التركيبية يسعى المشرع الأوروبي إلى وضع أطر قانونية استباقية تنظم استخدام هذه التقنيات لضمان أمانها وأخلاقيتها اقترحت المفوضية الأوروبية قانون الذكاء الاصطناعي AI Act الذي يصنف تطبيقات الذكاء الاصطناعي حسب مستوى المخاطر ويفرض قيوداً صارمة على الاستخدامات عالية الخطورة مثل المراقبة البيومترية في الأماكن العامة

يهدف هذا النهج التنظيمي إلى تعزيز الابتكار المسؤول وحماية القيم الأوروبية من الآثار السلبية المحتملة للتكنولوجيا غير المنضبطة يواجه المشرعون تحدياً كبيراً في مواكبة السرعة الهائلة للتطور التكنولوجي دون خنق الابتكار أو فرض قيود تعيق التنافسية الأوروبية أمام القوى العالمية الأخرى مثل الولايات المتحدة والصين

الهجرة واللجوء وإدارة الحدود

تظل قضايا الهجرة واللجوء من أكثر الملفات إشكالية وتعقيداً في القانون الأوروبي المعاصر تواجه الاتحاد الأوروبي ضغوط هجرة غير مسبوقه ناتجة عن الحروب والفقر والتغير المناخي في المناطق المجاورة حاول الاتحاد تطوير نظام مشترك للجوء والهجرة يعتمد على مبادئ التضامن والمسؤولية المشتركة بين الدول الأعضاء

لكن الاختلافات العميقة بين دول الجنوب والشمال والشرق والغرب في أوروبا عرقلت الوصول إلى حلول شاملة وأدت إلى أزمات إنسانية وسياسية متكررة تسعى التشريعات الأوروبية إلى الموازنة بين الالتزام بحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية للاجئين وبين مخاوف الرأي العام الداخلي وضبط الحدود الخارجية للاتحاد

التحديات الجيوسياسية وسيادة القانون

تواجه أوروبا تحديات جيوسياسية متزايدة تؤثر على نظامها القانوني الداخلي والخارجي فمن داخلياً برزت مخاوف بشأن تراجع سيادة القانون والديمقراطية في بعض الدول الأعضاء مما دفع الاتحاد لتطوير آليات جديدة لربط صرف الأموال الأوروبية باحترام مبادئ سيادة القانون

خارجياً تفرض الحروب والصراعات الدولية والعقوبات الاقتصادية تحديات جديدة للقانون الدولي الأوروبي

حيث يضطر الاتحاد لاستخدام أدواته القانونية كأداة
للسياسة الخارجية والدفاع عن مصالحه الاستراتيجية
في عالم متعدد القطب يتطلب هذا الموقف تعزيز
الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية في المجالات
القانونية والقضائية

الخاتمة

يقف القانون الأوروبي اليوم عند مفترق طرق حاسم
حيث أن يكون مرناً بما يكفي للاستجابة للتحديات
السريعة والمتغيرة وصلباً بما يكفي للحفاظ على
القيم الأساسية التي بني عليها إن قدرة أوروبا على
تطوير نظام قانوني يوفق بين الابتكار التكنولوجي
والحماية الإنسانية وبين الانفتاح العالمي والهوية
المشتركة ستحدد دورها في المستقبل العالمي
تبقى التجربة الأوروبية شهادة حية على أن القانون
ليس مجرد نصوص جامدة بل هو كائن حي يتنفس مع
نبض المجتمع ويتطور لمواجهة تحديات كل عصر

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي

في القانون

حقوق الملكية محفوظة للمؤلف